

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في
الصحافة الوطنية

13 et 14/04/2013



المعرض الدولي للكتاب بالدار البيضاء (الدورة 19)

الأحداث المغربية

خاص

24

السبت 13 / الأحد 14 أبريل 2013 ، العدد 4947 ، السنة 15

www.ahdab.ma

ارتباك تنظيمي وبرمجة باهتة وغلاء في الأسعار



لم تحل النسخة 19 للمعرض الدولي للكتاب والنشر من اختلافات طبعت ندواتها وأمورا أخرى تهم جوانبها التنظيمية. الارتباك ظهر منذ أول يوم من هذا العرس الثقافي أثناء حفل الافتتاح. لم يتمكن الصحفيون من الدخول لأروقة المعارض كما تعودوا في النسخ السابقة. سجلت الدورة أيضا غياب دور نشر كبرى عربية وفرنسية وضعف الإقبال نتيجة فرض عشرة دراهم كثمن للدخول ماعدا اليومين الأخيرين، فضلا عن نقط أخرى تتصل بغياب الكتاب الجديد وأشياء أخرى.

٤٩٤٧/٢٤

ارتباك في التنظيم يؤثر على الإقبال

لم تقل الدورة الأخيرة للمعرض الدولي للنشر والكتاب من هبات تنظيمية بدت جلية للعبان ولو أنها لم تؤثر بشكل كبير على سير أشغالها إلا أنها وسمتها بطابع سلمي ندى معه كان المعرض لم يبلغ من عمره 19 دورة ولا كل هذه السنوات الممتدة على مدى ربع قرن تقريبا. لقد كان تأجيل المعرض عن موعده مؤثرا ويمكن تخمين المنظمين وبرنامج الإكرامات المالية التي تعاني منها وزارة الثقافة في ظل الميزانية الهزيلة والمخلة المرسودة لها من لدن الحكومة، والتي لا تتوصل بها إلا بعد الصرام الموعد التقليدي لتنظيم عرس الكتاب في الأسبوع الأول من فبراير.

لذلك سرعان ما طفا هذا التأجيل على السطح في يوم الافتتاح، إذ تم الاكتفاء بالتدشين الرسمي من طرف الأمير كما هو الدأب كل عام وباللمحاضرة الافتتاحية التي ألقاها محمد القليل، فيما ظلت الأيوان مظلة في وجه مئات الزائرين المتحمسين أمام قبة المعرض، وفي الوقت الذي ساق فيه الصيحي مبررات لم تقع الصحافيون، صرنا مدير المكتب الوطني للمعارض الدار البيضاء الأمر إلى تأجيل التأجيل حيث لم يخل الضيوف من معرض سابق سوى في اللحظات الأخيرة الأمر الذي جعل الناشرين يدخلون في سياق مع الوقت لتهيء أروقهم وترتيب إصدارات دورهم قبل أن يسحبوا ويخلوا أروقهم طلبا للراحة عشية الافتتاح.

غير أن ما امتعس سلبا بشكل كبير على إقبال الزائرين طيلة الأيام التسعة للمعرض، باستثناء اليومين الأخيرين، كان هو تنظيم المعرض أسبوعا واحدا قبل عطلة الربيع. وهنا يطرح سؤال نفسه بالبحاح: ماذا مآدام المعرض أجل من موعده بجوالي شهر ونصف، ألم يكن من الأجدى والأبعد والمغول تنظيمه بزمان مع عطلة نصف السنة؟ لقد ضيعت وزارة الثقافة فرصة ذهبية بسوء حسنها هذا، وفاتها أن تحمل من الدورة 19 واحدة من أنجح الدورات، لو تبادرت هذا الأمر كما ينبغي، لكن يبدو أن النظر حسيص عن تأمل جديدة الزمن

ودرس الاستفادة من الوقت بدل جعله يهدس الأمنيات ويبدد الأوهام.

إنه لمن الشبر لتأنيها أن يخلو المعرض على شماعة وما يملكه من صوت من شباك بنكي واحد للراغبين في سحب أموالهم وشراء الكتب. في معرض مثل الرياض الذي لم يروح بعد دورته السادسة هناك العديد من الأدوات الإلكترونية المخصصة ليس فقط لسحب الكتب المرغوبة بما يجد من شغل وتدليس بعض الناشرين، بل حتى خدمة البيع عبر الأنترنت لم اعتمدها في هذا المعرض الذي استطاع بحسن تنظيمه أن يضع نظيره المغربي وحتى معرض القاهرة في موقف يدعو للشكفة حقا.

ولا تترقب الأمور عند هذا الحد، بل تمتد لتثير علامة استفهام كبرى حول جبهات اختيار صيف الشرف الذي لم يكن له من حضور لافت يتألف في هذه الدورة، وهو ما يشكل إساءة للضيف والضيف على حد سواء، ويكشف أن أفكار الساعة الخامسة والمشرين هي أفكار مينة تماما مثل الوقت الميت الذي سقطت فيه.

برمجة باهتة وتكريس لربع التقاي

يبدو أن الملاحظة السلبية التي ظل عدد من المثقفين يكررونها حول استنساخ برمجة المعرض من دورة إلى أخرى تمتد على برمجة هذه السنة. نفس الأسماء تتكرر وكأنها هي سنانة القفل التقائي في البدع مع أن أغلبها لم يصد له جديد منذ زمن طويل. وقد أشار الأديب الصيحي العام ربي مؤجرا إلى منطلق الترضيات والزبونية الذي يهجه بعض المسؤولين في وزارة الصيحي خيال مقنن مسعدين للتشهير بهم إذا لم يستقيروا من الربع التقائي.

والحال أن البرمجة الرسمية بدت باهتة، لا أسماء كبيرة في مجال الإبداع والفكر قادرة على جذب الجمهور إلى

الأشطة المنظمة، والتي ظلت الوزارة تنتهج بعدها اليومى ناسية أن العبرة بالنتوج لا بالكم، الذي ربما لا قيمة له إلا في «مواسم قولوا العام زين»، فلا يُعقل أن يغيب عن البرمجة كتاب حقيقيون أعفوا المكتبة الغربية هذا الموسم بالجديد من قبيل شيخ القصة المغربية أحمد بوزغر الذي أطل على قرانه بمجموعة فائقة جملت عنوان «مناقضة على الساخل»، وكسنا فعل سميح وصفه في الحياة والنفس الأمين العليلي بمجموعته الثانية «عربة مدام بوقاري»، والأمر نفسه ينسحب على صوت روائي ناهيك عن المفكر المغربي الكبير عبد الله العروي الذي طرح الألفاظ والاحتفاء...

عربية مدام بوقاري»، والأمر نفسه ينسحب على صوت روائي ناهيك عن المفكر المغربي الكبير عبد الله العروي الذي طرح ثلاث ترجمات شائعة وأساسية ودالة دفعة واحدة فيما يمكن حده حدثا ثقافيا مغربيا بامتياز يستحق

وما يسري على أسماء الكتاب يصدق على الموضوع، إن التأمل لعناوين الأنشطة المنظمة على مدار 10 أيام لميجب من هذه المسافة بين أغلبها وبين الإشكالات الحقيقية التي يطرحها الواقع المغربي اليوم بالبحاح، علوون تركزو البعد السطحي والعمادي ببعاء السلبى الثقافة كما تسعى السلطة لقرضه جامعا من اللقب المغربي ذلك الكائن الغرائبي المائل إلى برح عاجي

و«الداخل سوق راسو» والتسحب مما يجري في بلد. لقد تحول المعرض إلى قضاء لسقط المواضيع وانهاها مما لا أثر له البتة سوى نخبة هذا القراع الربع السائد في زمن التهاقت على ذات موائد السلطة.

مجلس الأزمى والجالية يتنقو على وزارة الصيحي

توقفت برمجة فنوات هذين المجلسين على ندوات وزارة الثقافة، فكان في اختيار التيمات وتويعها، وحرص على أن تكون مرتبطة بالواقع الزاهن، واستدعاء لأسماء كبيرة ومتخصصة لتناقشها وتطيل أبعادها. لم يسهل غياب أي من تلك الأسماء المعلن عنها عبر مطويات البرمجة. اختارم اللومويد باستثناء حالات نادرة، لم تعد مدة التأخير ربع أو نصف ساعة، خلافا لبرمجة الندوات الرسمية، إذ أمسى فيها غياب الضيوف لشهدهد والاستثناء أن يحضروا جميعا، ناهيك عما طبع جها من تأخير يفوق ساعة واحدة. لم تقل أي ندوة من غياب اسم أو اسمين من الأسماء صمشرت بمطويات البرمجة النهائية لوزارة الأزمى الصيحي، هذا الغياب المثير يطرح أكثر من سؤال حول أسبابه. هل أظنت عن

الجال أن البرمجة الرسمية بدت باهتة. لا أسماء كبيرة في مجال الإبداع والفكر قادرة على جذب الجمهور إلى الأنشطة المنظمة، والتي ظلت الوزارة تنتهج بعدها اليومى ناسية أن العبرة بالنتوج لا بالكم.

ارتفاع أكبرية الأروقة وفرض رسم جديد عليهم لتفزين كتبهم في المتوسعات، وهو ما عرفوا كيف يستخلصونه بالقرن» من جيوب المواطنين.

لا جديد تحت شمس النشر

يتحول المعرض الدولي للكتاب والنشر مع كل دورة إلى ما يشبه معرضا للكتاب المستعملة، تقنيا وأنت تتجول بين أروقة العديده بأسماء دور نشر قادمة من لبنان وسوريا ومصر، تتكلمت حين تلج إليها خردة كتب يحضر أسماؤها للتخلص منها، عثارون كتب قديمة بالفضارح كسان في الأخرنشيطا، ولم تخل قاعة ندواته على صغر حجمها من حضور فاعسل للمحضور، برمجة السمت بعنى بعواصمها، وأسماء الكتاب المشططين لها، وأبداع واضعه حوارا وسند سروح خصاس، «حسوار مع غالب».

المعرض الدولي للكتاب ملخ سنته 19 وبذل أن يكون ومع من دائرة عارضيه، واكتسب شبكة علاقات واسعة مع دور عديدة للنشر العكس هو ما حدث هذا العام غابت دور نشر كبيرة عربية كبار الشرق (حضرت من خلال توكيل) والأزمينة ودار النهضة أو فرسية ككاملار وفابار واكت سود. رقم يخص مثل وزارة الثقافة على هذا المستوى إذ لم يتعد عدد المعارضين المائتين 260 ويتضاعف هذا العدد إلى 520 بالنسبة للمعارضين الغير المائتين. كيف يمكن تكرير هذه العادة المثقلة في معرض دولي للكتاب والتشرد له لمة أسباب وراء هذا الإعراض خاصة أن وزير الثقافة محمد أمين الصيحي لم يجب عن هذا السؤال أثناء الندوة الصغيفة؟

بغير فرض رسم 10 دراهم لمتا لولوج المعرض سوالا عن حقيقة رغبة وزارة الثقافة في دعم الكتاب وتشجيع القراءه. لقد جيز كثير من الزائرين عن امتعاضهم من هذا الرسم خصوصا أن التذكرة مسالحة للدخول مرة واحدة فقط. وقد أشار أحد الكتاب إلى أنه اضطر إلى اقتناء أكثر من تذكرة في اليوم من أجل أن يتمكن من التخلص من عبء الكتب مرة كان عليه اقتناء تذكرة جديدة وهو أمر عيئي.

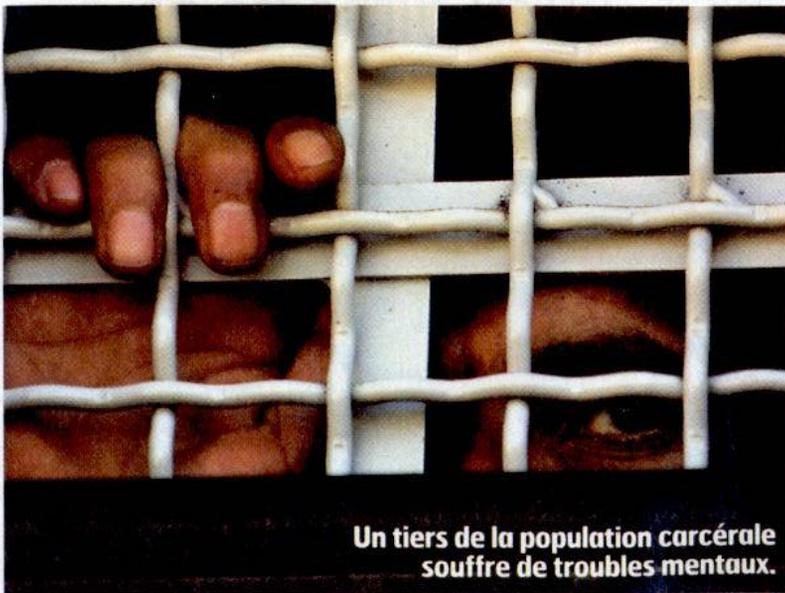
كما أن ارتفاع أئمة الكتب يجعل من اقتنائها أمرا متعذرا بالنسبة للراشح كبيرة من المجتمع المغربي تقاسي الأمرين من أجل توفير ضروريات العيش ويبدو لها الكتاب في ظل ارتفاع ثمنه وندني قدرتها الشرائية شيئا من الكماليات. ارتفاع ثمن الكتاب يترجم بقوة التناقض الكبير بين الخطاب الذي تروج له وزارة الثقافة ببعصها للكتاب وبين واقع الحال الذي يكتب هذا الخطاب وكل حديث عن سياسة تشجيع القراءه. أبعد من هذا فقد تركت الوزارة الكثير من الناشرين العرب يفعلون ما يشاؤون في زوار المعرض خصوصا أن الأئمة لم تكن مثبتة على أغلفة حل الكتاب المرغوبة للبيع. كما أن الوزارة لم تستطع أن ترضي خصم 20 في المائة من الأئمة على الناشرين، الذين كانوا يشتكون ون من والكتاب.





Un prisonnier sur trois

566/10
Lors d'une rencontre organisée le 5 avril 2013, le président de l'Organisation marocaine des droits de l'homme (OMDH), Mohamed Nechnach, a assuré qu'un tiers des prisonniers condamnés à de longues peines ou à la peine capitale étaient atteints de troubles mentaux. Une réalité que ne nie pas Mohamed Sebbar, SG du CNDH. Le responsable enfonce même le clou. *"La majorité de ces détenus ne reçoit aucune prise en charge médicale"*, a-t-il affirmé lors de la même conférence. ■



AFP

Un tiers de la population carcérale souffre de troubles mentaux.



Abou Hafs et Hassan Kettani ont pris part au conclave organisé par le forum Al Karama.

SALAFISTES

LE MIRAGE DE LA LIBERTÉ

La société civile entre en ligne pour régler le dossier épineux et récurrent des détenus islamistes. Le dialogue est pour l'instant informel et bute sur des questions sécuritaires. Le point.

566/22-23

Les 22 et 23 mars dernier, une importante réunion consultative s'est tenue à Rabat, première du genre initiée par le forum Al Karama, le bras associatif du PJD. Ordre du jour : le cas des salafistes toujours emprisonnés. Cette rencontre a vu la participation de tout le spectre associatif national. Des

représentants de l'association Adala, du Forum justice et vérité, de l'Organisation marocaine des droits de l'homme (OMDH), et même de l'AMDH (Association marocaine des droits de l'homme), ont pris part à ce conclave aux côtés des guests salafistes : Abou Hafs, Hassan Kettani et Omar Haddouchi. Aucun officiel n'a cependant fait

le déplacement, à l'exception d'un représentant du CNDH (Conseil national des droits de l'homme). "Pour le moment, il n'y a pas encore de dialogue avec l'Etat. Il ne s'agit que d'une première rencontre. D'autres suivront où nous comptons inviter des représentants du gouvernement", nous confie Abdelali Hamieddine, président du forum

Al Karama. "Le but essentiel de cette réunion est de briser certaines idées reçues de part et d'autre. Comme dire que tous les salafistes sont des takfiristes, ou encore que les laïcs sont des athées", nous explique le cheikh salafiste Abou Hafs, condamné, au lendemain du 16 mai 2005, à une peine de 20 ans de prison avant d'être gracié en 2011.



Statu quo

Peu d'informations filtrent pour le moment concernant le rôle des sécuritaires dans le dossier, ou encore sur le degré d'implication du gouvernement PJD. *"Le CNDH n'a rien à dire pour l'instant. Communiquer sur cette affaire ne fait que la compliquer davantage"*, nous confie une source au sein de l'instance, qui a choisi pour l'heure la politique du black-out. *"Les choses se régleront petit à petit. Il faut éviter la précipitation car la stabilité du pays est quelque chose d'important"*, nous répond, laconique, Abdelali Hamieddine. En effet, si l'initiative est louable en soi, il ne faut sans doute pas s'attendre à un miracle. *Ni de la part du gouvernement, ni de la part du CNDH, le roi étant seul maître du jeu en matière.* *"La libération des détenus passe par une grâce royale, acte qui relève du souverain. Le PJD ne peut qu'aider au processus de prise de décision. Les associations des droits de l'homme jouent aussi le même rôle"*, estime le politologue Mohamed Darif.

Activisme forever

Aujourd'hui, selon les chiffres du forum Al Karama, près de 500 salafistes croupissent encore dans les geôles marocaines. *"Depuis un an et demi, aucun progrès n'a été enregistré pour ces prisonniers"*, déplore Abderrahim Moulhad, président de l'association Annasir pour la défense des détenus salafistes. Pour cet ancien de la Chabiba Islamiya, *"ce dossier n'avance pas en raison de l'absence de volonté politique et d'engagement des partis, mais aussi et surtout à cause de la réticence des représentants des forces de sécurité, qui détiennent les clés de cette affaire. C'est eux qui les ont arrêtés, et c'est donc eux qui savent pourquoi"*, insiste-t-il.

La réticence des autorités à régler une partie des dossiers s'explique par la peur de la récidive. *"C'est la principale entrave dans ce dossier"*, explique Darif. Il faut dire qu'aussitôt libérés, après avoir purgé leur

GRÂCES ROYALES. Raisons d'Etat

Il suffit de relire l'historique des grâces accordées aux salafistes pour se rendre compte que le timing choisi n'est jamais anodin. Le 17 février 2011, trois jours avant la première manifestation du M20, des détenus salafistes ont organisé un bruyant sit-in à la prison de Salé, dont les images ont fait le tour du Net. Sous la pression du Printemps arabe, la réponse de l'État ne tarde pas à venir. Le 25 mars 2011, un communiqué cosigné par l'administration pénitentiaire, le ministère de la Justice et le CNDH, promet la libération des détenus islamistes par vagues successives. **Le 14 avril, 196 détenus sortent de prison. Parmi les heureux graciés, Cheikh Mohamed Fizazi, Mohamed Marouani, d'Al Badil Al Hadari, ou encore Mohamed Amine Reggala, détenu dans le cadre de l'affaire**



faire Belliraj. Les attentats d'Argana, le référendum constitutionnel puis les élections législatives interrompent ce processus. Il faut attendre jusqu'à mars 2012, au lendemain de l'investiture du gouverne-

ment de Abdelilah Denkirane, pour que de nouveaux salafistes soient graciés, dont Omar Hadouchi, Abou Hafs ou encore Hassan Kettani. Aujourd'hui, le PJD se bat pour clore le dossier. Le Palais le lui permettra-t-il ? ■

LA RÉTICENCE DES AUTORITÉS À RÉGLER CE DOSSIER S'EXPLIQUE NOTAMMENT PAR LA PEUR DES RÉCIDIVES.

peine ou obtenu une grâce royale, certains détenus salafistes ont repris leur activisme au Maroc, ou bien sont partis à l'étranger participer au jihad. *"Prenez l'exemple de Brahim Bencheikroune (ancien de Guantanamo, extradé vers le Maroc en 2006, ndlr), il a été gracié et est parti maintenant combattre en Syrie"*, illustre Abderrahim Moulhad.

Pour le chercheur Mohamed Darif, il faut donc tout d'abord rétablir la confiance entre l'État et les salafistes. Le premier craint que ces derniers, une fois en liberté, ne retournent à des activités illégales. D'un autre côté, les prisonniers - notamment les innocents - ne se fient pas aux promesses d'un système ju-

diciaire et sécuritaire qui les a injustement incarcérés. La décision de leur libération est donc politique, mais elle est sous-tendue par d'importantes considérations d'ordre sécuritaire.

Au cas par cas

L'amorce d'un dialogue entre l'État et les salafistes butait jusque-là sur l'absence d'interlocuteurs représentatifs de cette mouvance. *"Les salafistes n'ont jamais été un corps compact et homogène, ce qui pose problème pour entamer un dialogue entre les deux parties"*, reconnaît Abou Hafs, l'un des chloukh les plus en vue. Mais cela est en train de changer. Plusieurs figures du mouvement salafiste et de la Chabiba Islamiya viennent de se regrouper autour d'une association récemment créée et baptisée "Al Bassira pour l'éducation et la prédication". Présidée par Hassan Kettani, cette structure pourrait donc combler l'absence d'instance représentative de la mouvance.

Il n'empêche que le dialogue pour la libération des

détenus islamistes devra, malgré tout, passer par une approche individuelle, au cas par cas pour séparer le bon grain de l'ivraie. Surtout que les détenus salafistes sont classés en quatre catégories : ceux impliqués dans des crimes de sang, ceux arrêtés en liaison avec les attentats du 16 mai 2005, ceux placés en détention pour leurs prêches trop radicaux aux yeux de l'État et, enfin, ceux impliqués dans des actes *"de nature à porter atteinte à l'ordre public"*. Cela rend le processus compliqué, mais ce n'est pas pour autant une mission impossible. *"Nous avons passé plusieurs années en prison avec ces personnes, nous expliquent Abou Hafs, vice-président de l'association Al Bassira. Et je peux vous assurer que les services de sécurité peuvent facilement identifier les innocents, qui représentent la majorité des condamnés, des véritables coupables, très peu nombreux quant à eux"*. Alors, les demandes de grâce vont-elles commencer à tomber ? ■

ALI HASSAN EDDHBI



الرشيدية

عرض تقرير النهوض بحقوق الإنسان

← تعقد اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان لجهة الرشيدية- ورزازات. بورزازات. دورتها الرابعة العادية. وأوضح بلاغ للجنة، أن أشغال هذه الدورة، التي تنعقد بناء على المادة 21 من النظام الداخلي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، ستتمحور بالأساس حول عرض تقرير المجموعة الموضوعاتية المكلفة بالنهوض بحقوق الإنسان. وعرض تقرير حول ندوة "التعدد اللغوي" وتقييم المنجز من الأنشطة وبرمجة غير المنجز وأفاق العمل على مستوى المنهج والتسيير.

كما سيتم خلال هذه الدورة تدارس قضايا مختلفة تتعلق بتقييم حصيلة عمل اللجنة ومجال اشتغالها.

يذكر أن هذه اللجنة التي تتراأسها فاطمة عراش والمتكونة من المندوب الجهوي لمؤسسة الوسيط وأعضاء يمثلون جمعيات المجتمع المدني والفاعلين في مجال حقوق الإنسان على مستوى الجهة والهيئات التمثيلية الجهوية للقضاة والمحامين والأطباء والعلماء والصحفيين المهنيين؟ تعمل على تنفيذ برنامج المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومشاريعه المتعلقة بمجالات النهوض وحماية وإثراء الحوار حول حقوق الإنسان بتعاون مع كافة الفاعلين المعنيين على صعيد الجهة.

4/2734



الرواق المشترك لثلاث هيئات حقوقية في معرض الكتاب بالدار البيضاء استقطب 7 آلاف زائر

716906



رئيس مجلس حقوق الإنسان ادريس اليزمي في الرواق المشترك رفقة الضريس والرتاني

في التراث وإعمال الحق في المدينة والحق في البيئة. ومن جهة أخرى، احتضن الرواق حفلات تكريم شخصيات أشرت، كل حسب اختصاصه، في تاريخ المغرب. ويتعلق الأمر بالراحلة أسية الوديع التي نذرت حياتها للدفاع عن حقوق الإنسان بشكل عام وحقوق السجاء على وجه الخصوص، وخديجة شريف المناضلة الحقوقية التونسية وكذا الراحل ستيفان، المناضل والمدافع عن القضية الفلسطينية وعن حقوق المهاجرين.

ومن بين اللحظات القوية لبرنامج الرواق المشترك، أشار البلاغ إلى تنظيم لقاءات سلطت الضوء على الوضعية الحقوقية ببعض الدول من خلال تنظيم لقاء حول فلسطين استضاف راجي الصوراني، رئيس المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، وتخلل يوم تضامني مع سوريا وتقديم الميثاق التونسي لحقوق والحريات. كما شكل الرواق أيضا مناسبة للمؤسسات الثلاثة من أجل تقديم قائمة متنوعة وغنية من إصداراتها.

وندوات حول المذكرات والآراء التي قام بها المجلس الوطني لحقوق الإنسان بإعدادها، منها على الخصوص تلك المرتبطة بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية والمحكمة الدستورية والهيئة المكلفة بالمنافسة ومكافحة كل أشكال التمييز والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة والمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية.

وأبرز البلاغ أن المعرض شكل مناسبة للشركاء الثلاثة لأطلاع الجمهور الواسع وفتح نقاش معه حول عدد من القضايا من قبيل القانون الأساسي لمجلس المنافسة، والأخلاقيات، والمواطنة، والرشوة فضلا عن التقريرين المنجزين من قبل المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول الصحة العقلية ووضعية السجون.

وأضاف أن اللجان الجهوية لحقوق الإنسان التي شاركت بكثافة في أنشطة المعرض، نشطت عددا من اللقاءات التي تناولت جملة من المواضيع المرتبطة بالمواطنة والتدبير الديمقراطي للتعدد اللغوي والتربية على حقوق الإنسان والمقاولة وحقوق الإنسان والحق

بلغ جمهور أنشطة الرواق المشترك للمجلس الوطني لحقوق الإنسان والهيئة المركزية للوقاية من الرشوة ومجلس المنافسة الذي أقيم تحت شعار «مسارات المواطنة، 7 آلاف مشارك في 62 ندوة ومائدة مستديرة أطرها نحو 126 فاعلا وطنيا ودوليا».

وأشار بلاغ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى أن أزيد من 7 آلاف مشارك على مدى عشرة أيام ساهموا في النقاشات المفتوحة وتفاعلوا مع متقنين وشخصيات سياسية وباحثين وفاعلين جمعويين تمت دعوتهم لتنشيط أزيد من 60 تظاهرة ولقاء احتضنها الرواق المشترك.

وأضاف المصدر أن مشاركة المؤسسات الثلاث تمثلت في وضع برنامج غني تمحور حول العديد من المساور الكبرى المتعلقة بالرشوة وحقوق الإنسان وشباب المغرب وتنظيم المنافسة والمقاولة المواطنة والإعاقة وأوراش المجلس الوطني لحقوق الإنسان. وفي هذا الإطار استضاف الرواق المشترك لقاءات



Tempête de sable

Cataclysmes ! Coup de massue ! L'Oncle Sam nous fait un bébé dans le dos avec son désir d'élargir le mandat de la Minurso à la surveillance des droits de l'homme au Sahara. Lui qui nous a toujours rabâché ses salamalecs du genre "le royaume est le premier pays à reconnaître les USA", "c'est un allié stratégique dans la lutte contre le terrorisme"... voilà qu'il nous lâche sur notre cause nationale. En même temps, la bienséance diplomatique est une chose, la realpolitik de Washington en est une autre. Les connaisseurs des rouages du pouvoir entre le State Department, le Congress et K Street (où pullulent les cabinets de lobbying agréés qui défendent la cause du roi dollar) savent que depuis quelques années, le Maroc ne pouvait compter que sur la sympathie de Hillary Clinton. Sauf que l'amie du royaume a rendu son tablier de secrétaire d'Etat aux Affaires étrangères. Et son successeur, John Kerry, lui, pourrait bien ne pas être aussi sensible au charme de notre diplomatie.

Dès l'annonce de ce projet de résolution, toute la machine makhzénienne s'est mise en branle. Le cabinet royal, qui a toujours fait de l'affaire du Sahara un domaine réservé, a provoqué une réunion rassemblant les zaïms politiques de tout bord. Et bien sûr, ces derniers étaient ravis qu'on fasse appel à eux pour réaffirmer le consensus national autour de l'intégrité territoriale, ne se sentant aucunement offensés de faire de la figuration dans la gestion de ce dossier. En parallèle, des émissaires royaux ont été envoyés dans toutes les grandes capitales du monde pour sensibiliser la communauté internationale.

Le Maroc officiel avance comme principal argument pour contrecarrer la proposition US qu'il n'y a "pas besoin que la Minurso s'intéresse aux droits de l'homme. Nous réalisons des avancées dans ce domaine saluées même par les rapporteurs onusiens". Référence est faite à la ratification par le royaume de conventions internationales et à l'installation de délégations régionales du Conseil national des droits de l'homme (CNDH). Comme si c'étaient des garanties suffisantes... Nos officiels se contentent en fait de se réjouir des avancées soulignées dans les différents rapports présentés au Conseil de sécurité. Ils feignent d'ignorer ce passage qui est revenu dans les deux dernières résolutions onusiennes : "Soulignant qu'il importe d'améliorer la situation des droits de l'homme au Sahara occidental et dans les camps de réfugiés de Tindouf, et engageant les parties à collaborer avec la communauté internationale pour

mettre au point et appliquer des mesures indépendantes et crédibles qui garantissent le plein respect des droits de l'homme...". Ce sont donc ces "mesures indépendantes et crédibles" que les Américains ont décidé d'activer aujourd'hui.

Le royaume a bien évidemment raison de rejeter catégoriquement cette proposition. L'accepter reviendrait politiquement à admettre une victoire du camp adverse qui formule cette requête depuis au moins cinq ans. Ce serait une défaite cuisante pour notre diplomatie. Mais ne la mérite-t-elle pas justement ? Si, en 2007, elle a réalisé un joli coup en présentant une proposition de plan d'autonomie, celle-ci est restée malheureusement sans suite. Nos diplomates n'ont pas été suffisamment habiles pour convaincre la partie adverse de l'offre marocaine. Le pouvoir non plus ne s'est pas montré fin : il n'a pas enclenché de véritables réformes pour démontrer le réalisme de notre proposition et notre bonne foi à la mettre en pratique. Pourquoi ne pas avoir lancé effectivement ce processus de régionalisation à même d'aboutir à une Région Autonome du Sahara ?

**LE POUVOIR A
 COMMIS DES
 ERREURS.
 AUJOURD'HUI,
 IL EN PAIE LE
 PRIX AVEC CETTE
 VOLTE-FACE
 AMÉRICAINE.**

Le pouvoir a donc commis des erreurs. Aujourd'hui, il en paie le prix avec cette volte-face américaine. Bien sûr, rien n'est encore perdu. On parle encore de projet de résolution. Et notre diplomatie est capable de réaliser des miracles quand elle se retrouve dos au mur. Sauf que dans le contexte actuel, la partie est plus serrée que jamais. Même la France, notre allié de toujours sur ce dossier, n'est plus fiable à 100% avec l'avènement du président François Hollande, qui en est encore au stade d'initiation à l'hospitalité marocaine. Difficile d'imaginer la république dégainer, spontanément, son veto pour nous sortir de ce

guépier... Pour espérer convaincre ce membre permanent du Conseil de sécurité, il faut sans doute en supporter le coût économique. Peut-être un deuxième TGV ? Ou encore des Rafale ? Mais le jeu en vaut-il vraiment la chandelle ?

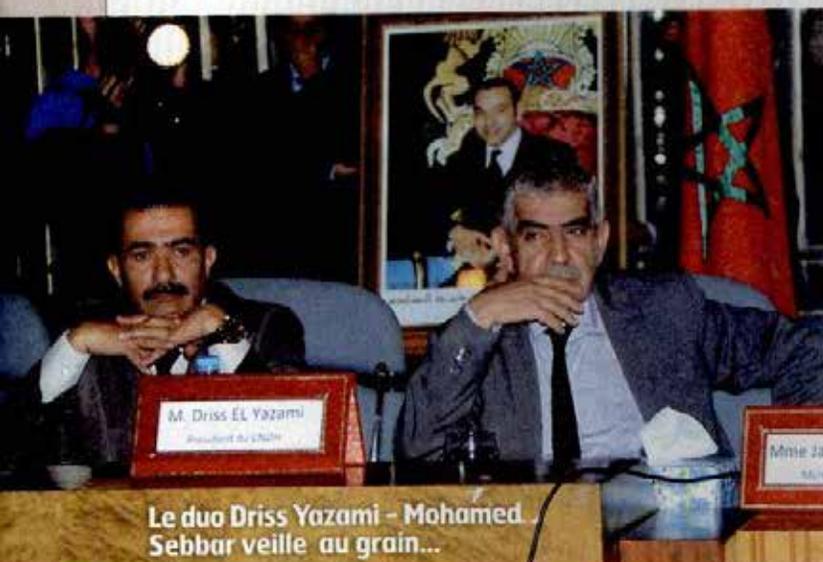
Laisser passer cette tempête de sable, accepter à la limite de perdre une bataille et réaliser un véritable travail de fond, que ce soit sur les droits de l'homme ou sur le développement humain, serait peut-être plus sage. De toute façon, le Sahara, nous y sommes déjà et nous y resterons. Ce n'est pas un rapport annuel de l'ONU - qui va aussi traiter la situation des droits de l'homme dans les camps de Tindouf (que l'on imagine moins reluisante que chez nous) - qui risque de nous déstabiliser. Et puis, même si nous parvenons, cette fois-ci encore, à contrecarrer ce projet de résolution, soyons certains qu'on nous le resservira l'année prochaine. ■

Commentez l'édition sur www.telquel-online.com



Lois. Vous avez dit terrorisme ?

10 / 567



Le duo Driss Yazami - Mohamed Sebbar veille au grain...

TNIOUJ

Le Conseil national des droits de l'homme (CNDH) a recommandé à l'Exécutif et au parlement de définir précisément le terme "terrorisme", à l'occasion de la discussion des amendements du Code pénal et de la loi sur le

blanchiment de capitaux. *"Il faut harmoniser la législation nationale avec les normes internationales"*, explique cette source au CNDH. Adoptés le 2 avril par la première chambre, ces projets d'amendements sont actuellement soumis à la Chambre des conseillers qui pourrait rectifier le tir, avant de renvoyer le texte aux députés. ■



Le rétropédalage des droits de l'homme

Le procès de Gdim Izik, à l'issue duquel 24 Sahraouis ont été condamnés à de lourdes peines de prison, a été de nouveau l'occasion pour des ONG internationales de rappeler au Maroc qu'il était loin d'être exemplaire en matière de respect des droits de l'homme. Les faits. Human Rights Watch a souligné que *"la justice marocaine a sapé la crédibilité de son propre procès en traduisant ces accusés civils devant les tribunaux militaires, en passant outre les normes internationales d'un procès et en les privant du droit à faire véritablement appel"*. La défense des accusés a rappelé, dès l'ouverture du procès, que le fait de saisir un tel tribunal allait à l'encontre de la Constitution de 2011, qui proscriit "les juridictions d'exception" dans son article 27. Rien n'y a fait. Les juges ont balayé d'un revers de la main l'esprit de la nouvelle loi fondamentale pour se cacher derrière le paravent du légalisme. Le tribunal a rejeté l'argument de la défense en affirmant que tant que le gouvernement n'avait pas modifié les lois, elles demeuraient en vigueur.

Le procès de Gdim Izik a clairement souligné le grand écart entre la doxa officielle sur les droits de l'homme et la réalité du terrain. Au moment même où des militaires condamnaient des civils (et ne tenaient pas compte de leurs accusations de torture), le Conseil national des droits de l'homme (CNDH) élaborait une recommandation demandant de mettre fin aux poursuites de civils devant les tribunaux militaires en temps de paix. L'instance se référerait, pour soutenir sa requête, à la nouvelle Constitution et aux traités internationaux ratifiés par le Maroc. Mohammed VI a salué la proposition du CNDH, soulignant une nouvelle fois qu'au Maroc la main gauche ignore (ou feint d'ignorer) ce que fait la main droite. Accusés par certains d'être des "idiots utiles de l'histoire" ou "écran de fumée" pour d'autres, les membres du CNDH se défendent en expliquant avoir besoin de temps pour faire avancer la cause des droits de l'homme. Sauf que pendant les travaux, la répression continue et

s'est même accentuée après le déclenchement du 20-Février. Plus d'une cinquantaine de militants du mouvement sont aujourd'hui sous les verrous, victimes du resserrement de vis de l'Etat qui a profité de l'essoufflement de la contestation et de la couverture médiatique pour les réprimer. Ils ont été emprisonnés pour des motifs divers et variés, excuses pour ne pas admettre qu'on leur reproche avant tout leur engagement politique. Le ministre de la Justice, Mustafa Ramid, pourtant très attaché à la question des droits de l'homme du temps où il était dans l'opposition, pratique lui-même aujourd'hui la politique de l'autruche. Il a ainsi nié l'existence de détenus politiques dans les geôles marocaines. Le gouvernement Benkirane semble en effet s'accommoder des violations répétitives des droits de l'homme, s'étant fait une "raison d'Etat". Dans son récent rapport, le rapporteur spécial de l'ONU sur la torture, Juan Mendez, affirme qu'entre 2009 et 2012, les autorités marocaines ont ouvert des enquêtes pour torture contre 220 membres des forces de l'ordre, sans qu'aucun d'entre eux ne soit condamné à une sanction dissuasive. Une impunité qui choque les militants de gauche. *"Nous avons fait un bond en arrière en matière de libertés individuelles, et ce malgré l'engagement du gouvernement à les respecter"*, s'indigne le syndicaliste et membre du PSU Mohamed Daïdaâ. ■



Justice. Le procès de Gdim Izik a démontré que les vieilles pratiques ont la peau dure.